العدد العشرون
2003

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة تصدر سنويًا

1371 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2003 مسيحي

الاشتغال
في ضوء الواقع اللُّغوي

الدكتور: علي حسن مزبان
جامعة السابع من إبريل - كلية الآداب - الزاوية

توطئة:

من موضوعات النحو المهمّة التي لم يحاول الدارسون المحدثون تسليط الضوء عليها من جديد موضوع (الاشتغال) الذي أطلق عليه شيخ النحاة (سيبويه) «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم»[1] لكنّه عُرِفَ بين الدارسين بـ (الاشتغال).

تعريفه:

أجمع النحاة على أنّه «كلُّ اسم بعده فعل أو ما يُشبه الفعل كاسم الفاعل

(1) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ـ بيروت 1966م، 1/ 80.

والاسم المفعول، اشتغل عنه بضميره أو بمُتعلّقه لو سلّط عليه أو مناسبه لنصبه[2] ومعنى ذلك أنْ يتقدّم اسمٌ ويتأخّر عنه فعل أو اسم فاعل أو نحوهما فينصب ذلك الفعل ضميره، ولو لم يشتغل بضميره لنصبه نحو (خالداً أكرمته) و(خالداً أنا مُكرِمهُ) فالفعل (أكرمَ) نصب ضمير (خالد) واسم الفاعل اشتغل بضمير (خالد) ولو لم يكن هذا الضمير موجوداً لنصب الاسم المتقدّم. وقد يكون الفعل يصحّ تسلُّطه على الاسم المتقدّم بنفسه كما ذكرت، وقد يكون لا يصحُّ تسلُّطه عليه بنفسه، نحو (خالداً سلّمتُ عليه) و(أخاك مررت به) وكقوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[3] وقد يكون مضافاً إليه، نحو (خالداً أكرمتُ أخاه) وهناك صور أُخرى كلّها تجتمع في عود الضمير على الاسم المتقدّم.

أركانه:

أجمع النحاة على أنَّ أركان الاشتغال ثلاثة هي:

أ ـ المشغول عنه: وهو الاسم المتقدّم.

ب ـ المشغول: وهو الفعل المتأخّر.

ج ـ المشغول به: وهو الضمير الذي تعدّى إليه الفعل بنفسه أو بالوساطة.

ناصبه:

اختلف النحاة في ناصب الاسم (المشغول عنه)، فذهب سيبويه وجمهور النحاة البصريين إلى أنَّ الناصب له فعل مضمر وجوباً مماثل للفعل المذكور في نحو (خالداً أكرمته)، أي: أكرمتُ خالداً أكرمته، ويُناسبه في المعنى، نحو

---

(2) شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي ـ ط2 1996، 1/ 439.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ـ القاهرة، ط20 1980م. 1/ 173.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة العصرية 1970م 2/ 83، 84.

(3) سورة الإنسان، الآية: 31.

(خالداً سلّمتُ عليه) والتقدير (حييتُ خالداً سلّمتُ عليه) و(خالداً ضربتُ أخاه) والتقدير (أهنتُ خالداً ضربتُ أخاه)، ذكر سيبويه «وإنْ شئت قلت: (زيداً ضربتُه) وإنَّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسّره كأنَّك، قلت: (ضربتُ زيداً ضربته) إلاَّ أنَّهم لا يُظهرون هذا الفعل للاّستغناء بتفسيره، فالاّسم ها هنا مبني على المضمر، فإنْ قُلت: زيدٌ مررتُ به، فهو من النصب أبعدُ من ذلك، وإنْ شئت قلت: (زيداً مررتُ به) تريدُ أنْ تُفسِّر به مُضمراً، كأنَّك قُلتَ إذا مثَّلتَ جعلتَ زيداً على طريقي مررت به، وإذا قلت (زيدٌ لقيت أخاه) فهو كذلك، وإنْ شئت نُصِبَ لأنَّه إذا وقع على شيءٍ من سببه فكأنَّه قد وقع به، والدليل على ذلك أنَّ الرجلَ يقول: أهنتُ زيداً بإهانتك أخاه وأكرمته بإكرامك أخاه»[4].

أمّا النحاة الكوفيون فذهبوا مذهبين، الأوّل مذهب الكسائي الذي يقول إنّ الاسم المتقدّم المنصوب ناصبه الفعل المتأخّر وإنَّ الضمير مُلغىٰ.

والثاني مذهب الفرّاء الذي يقول إنَّ الاسم المتقدّم المنصوب والضمير منصوبان بالفعل المذكور لأنّهما في المعنىٰ لشيءٍ واحد[5].

ولا بُدَّ لنا من مناقشة هذه الآراء في ضوء الاّستعمال اللغويّ بعيداً عن التقديرات المملّة.

فأمّا ما ذهب إليه سيبويه وجمهرة البصريين يتّفق والصنعة الإعرابية لكنّه مفسدٌ للمعنىٰ والتركيب.

وما ذهب إليه الكسائي مفسدٌ للصنعة الإعرابية، ولا يستقيم في كثير من التعبيرات. أمّا ما ذهب إليه الفرّاء فمقبولٌ في نحو (خالداً أكرمته) غير مقبول في نحو (خالداً سلّمتُ عليه). فضلاً عن هذا أنَّ النحاة نراهم قد طووا كَشْحاً عن القرآن الكريم ولم يستشهدوا به علىٰ وفرة ورود هذا الأسلوب فيه، واكتفوا بالمثال المصنوع (زيداً ضربته) يردّده لاحق عن سابق ما عدا ابن هشام الأنصاري

---

(4) الكتاب: 1/ 81، 82.

(5) شرح ابن عقيل: 2/ 131، شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ـ مصر، ط10د 1965م ـ صفحة 215.

الذي استشهد بشواهد قرآنية قليلة جداً قياساً إلىٰ ورودها في القرآن الكريم.

وإذا حلّلنا آيات القرآن الكريم وجدنا أنّه ليس هناك اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنىٰ وإنّما هو أسلوب خاصّ يؤدّي غرضاً معيّناً في اللُّغة، أمّا إعراب الاسم المتقدّم المنصوب فستكلّم علىٰ إعرابه فيما بعد.

أقسامه:

ذكر النحاة في هذا الباب خمسة أقسام، هي:

1 ـ وجوب النصب:

إذا تقدّم علىٰ الاسم أداة خاصّة بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض، كقولك: (إنْ زيداً رأيتهُ فأكرِمْهُ) ومثله قول الشاعر (النمر بن تَوْلب):

لا تجزعي إنْ مُنْفِساً أهلكتُهُ فإذ هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

وهذه هي رواية سيبويه في (الكتاب) وابن هشام بنصب (مُنْفِساً) أمّا ابن عقيل وباقي شُرّاح الألفية فقد روَوْها بالرفع (مُنْفِسٌ)[6].

2 ـ وجوب الرفع:

إذا تقدَّم علىٰ الاسم أداة خاصّة بالدخول علىٰ الجملة الاسمية كـ (إذا الفجائية) كقولك: (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربهُ عمرو).

3 ـ ترجيح النصب:

إذا كان الفعل المذكور فعلاً طلبياً، مثل، الأمر والنهي والدُّعاء، كقولك: (زيداً اُضربْهُ) (زيداً لا تُهنْهُ) (اللّهُمَّ عبدَك اُرحمْهُ) كذلك إذا كان الاسم مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقولك: (قام زيدٌ وعَمْراً أكرمته)، وإذا تقدّم علىٰ

---

(6) الكتاب: 1/ 134، شرح ابن عقيل: 2/ 133.

شرح قطر الندى وبَلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الفكر، بيروت صفحة 271.

الأسم أداة الغالب عليها أنْ تدخل علىٰ الأفعال، مثل (أزيداً ضربته) (ما زيداً ضربته) قال تعالىٰ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾.

4 ـ ترجيح الرفع:

كقولنا (زيدٌ ضربته)، أقول: وكذلك رُوِيَ بالنصب (زيداً ضربته).

5 ـ ما يجوز فيه الرفع والنصب علىٰ السواء:

هو أنْ يتقدّم علىٰ الأسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مُخبر بها عن أسم قبلها، كذلك (زيدٌ قام أبوه وعَمْراً أكرمته) وذلك لأنَّ (زيدٌ قام أبوه) جملة كبرىٰ ذات وجهين، ومعنىٰ (كبرىٰ) أنّها جملة في ضمنها جملة، ومعنىٰ (ذات وجهين) أنَّها أسمية الصدر فعلية العجز، فإنْ راعيت صدرها رفعت (عَمْراً) وكنت قد عطفت جملة اسمية علىٰ جملة اسمية، وإنْ راعيتَ عَجزَها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية علىٰ جملة فعلية، فالمناسبة حاصلة علىٰ كلا التقديرين فاستوىٰ الوجهان[7].

هذا الذي ذكره النحاة في كتبهم، ونرىٰ أنَّ القسم الذي (يجب فيه الرفع) ليس من باب الأشتغال؛ لأنَّه لم ينطبق عليه معنىٰ (الأشتغال) وذلك أنَّهم قالوا: إنَّه لو فرغ الفعل من الضمير لنصب الاسم، وذلك ممتنع في وجوب الرفع. أمّا مسألة (وجوب النصب) فالأمر فيها كما ذكره النحاة. وأمّا مسألة (جواز الأمرين) مع الترجيح أو من دون الترجيح ففيها نظر ـ فيما أرىٰ ـ وذلك لأعتقادي بأنَّ لكلّ وجهٍ معنىٰ لا يؤدّيه الوجه الآخر، فمعنىٰ النصب غير معنىٰ الرفع، فإنْ أردتَ معنىً معيّناً وجب عليك أنْ تقولَ تعبيراً معيّناً، ويصحّ لنا أنْ نقول (محمدٌ أكرمته) وكذلك (محمداً أكرمته). لكنَّ السؤال هل هما بمعنىً واحد»؟ وهذا لا يكون، لأنَّ (محمداً) في قولك (محمداً أكرمته) فضلة، و(محمدٌ) في قولك (محمدٌ أكرمته) عُمدة، فهل تكون الفضلة كالعُمدة؟ فكان علىٰ النحاة أنْ يقولوا

(7) شرح قطر الندى: 268 ـ 273.

ورد عن العرب قولهم: (محمدٌ أكرمته) وهو بمعنىٰ كذا، و(محمداً أكرمته) وهو بمعنىٰ كذا، فإنْ أردت المعنىٰ الفلاني تعيَّنَ الرفع، وإنْ أردت المعنىٰ الآخر تعيَّنَ النصب، وكلُّ ترجيحٍ من دون النظر إلىٰ المعنىٰ باطلٌ لا يقوم علىٰ أساس.

ماذا يُفيد الاشتغال:

ذهب البيانيون إلىٰ أنَّ الاَشتغال قد يُفيد تخصيصاً أو توكيداً وذلك بحسب تقدير الفعل المحذوف، فإذا قدَّرنا الفعل المحذوف بعد الاَسم المنصوب أفاد تخصيصاً، وإذا قدّرنا الفعل المحذوف قبل الاَسم المنصوب أفاد توكيداً، وذلك نحو قولك: (محمداً أكرمته) فإنْ قدّرتَ (محمداً أكرمتَ أكرمته) أفادَ تخصيصاً لأنَّ المفعول به إذا تقدّمَ علىٰ فعله أفاد تخصيصاً كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وإنْ قدّرتَ (أكرمتَ محمداً أكرمته) أفاد توكيداً وذلك لتكرير اللفظ، جاء في الإيضاح «وأمّا نحو قولك (زيداً عرفته) فإنْ قُدِّرَ المفسّر المحذوف قبل المنصوب، أي: عرفت زيداً عرفته، فهو من باب التوكيد، أعني تكرير اللّفظ، وإنْ قُدِّرَ بعده، أي: زيداً عرفتُ عرفته أفاد التخصيص[8].

وذهب النحويون إلىٰ أنّه يجب تقدير المُفسّر قبل الاسم المنصوب ذكر ابن هشام «فيجب أنْ يُقدَّر المُفسّر في نحو (زيداً رأيته) مقدّماً عليه، وجوّز البيانيون تقديره مؤخّراً عنه، وقالوا: لأنّه يفيد الاَختصاص حينئذٍ، وليس كما توهّموا»[9].

فالنحاة ينكرون أن يُقال في التقدير (زيداً رأيتُ رأيته)، والبيانيون يُجيزونه، فعلىٰ هذا التقدير لا يفيد الاشتغال توكيداً عند النحاة، أمّا البيانيون فعندهم يفيد توكيداً إذا قُدّر المحذوف بعد الاسم المنصوب، ويفيد تخصيصاً إذا قُدّر قبل الاَسم المنصوب.

---

(8) الإيضاح في علل النحو، الزجّاجي، تحقيق د. مازن المبارك دار النفائس، بيروت 1973م صفحة 110، 111.

(9) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وأ. محمد علي حمد الله، بيروت ط6 1985، 2/ 799.

أقول: علينا مناقشة النحاة والبيانيين فيما ذهبوا إليه، فجملة (خالداً أكرمتُ) تختلف دلالتها عن جملة (خالداً أكرمته) وكذلك جملة (علىٰ محمدٍ سلّمتُ) كدلالة جملة (محمداً سلّمتُ عليه) فدلالة جملة (خالداً أكرمتُ) خصّصتهُ بالكرم، أي: تقديم المفعول به هنا أفاد التخصيص وهو هنا يشبه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ إلاَّ أن التقديم في (خالداً أكرمتُ) تقديم جائز وفي الآية الكريمة، تقديم واجب، وأمّا (خالداً أكرمته) فتفيد إكرام خالد لا تخصيصه بالإكرام كما ذهب البيانيون، وكذلك في الجملتين (علىٰ محمدٍ سلّمتُ) (محمداً سلّمتُ عليه) وكذلك في الآية الكريمة: ﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[10] لا نجد أنَّ تقديم (لوطاً) أفاد التخصيص، وليس هناك دليل علىٰ أنَّ الفعل متأخر عن الاسم وهو لم يظهر البتة. وكذلك فتقديم (خالداً) لا يفيد توكيداً كما زعموا، لأنّه لو كان توكيداً لوجب ذكر الفعل، لأنَّ الحذف ينافي التوكيد، إذ يقول ابن مالك في ألفيته. (وحذفُ عامل المؤكِّد امتنعْ).

ومن هنا نقول: إنَّ الاشتغال تعبير خاصّ له أُسلوب معيّن وغرض يؤدّيه من خلال هذا الأسلوب. وقد ورد في القرآن الكريم كثيراً علىٰ الرغم من أنَّ النحاة لم يستشهدوا به والآيات هي:

﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[11].

﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾[12].

﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾[13].

﴿وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾[14].

﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾[15].

---

(10) سورة الأنبياء، الآية: 74.

(11) سورة النحل، الآية: 5.

(12) سورة النحل، الآية: 8.

(13) سورة الإسراء، الآية: 13.

(14) سورة الإسراء، الآية: 12.

(15) سورة الحج، الآية: 36.

﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾[16].

﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا﴾[17].

﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[18].

﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[19].

﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[20].

﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[21].

﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[22].

﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[23].

﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾[24].

﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾[25].

﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْىٍ﴾[26].

﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾[27].

﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾[28].

---

(16) سورة الحجر، الآية: 36.
(17) سورة الحجر، الآية: 19.
(18) سورة يس، الآية: 39.
(19) سورة يس، الآية: 12.
(20) سورة القمر، الآية: 24.
(21) سورة الأنبياء، الآية: 74.
(22) سورة الذاريات، الآية: 48.
(23) سورة القمر، الآية: 49.
(24) سورة الرحمن، الآية: 7.
(25) سورة الرحمن، الآية: 10.
(26) سورة الذاريات، الآية: 47.
(27) سورة النازعات، الآية: 30.
(28) سورة النازعات، الآية: 32.

هذه هي الآيات الكريمة التي ورد فيها أسلوب الاشتغال، لكنَّ النحاة أشاحوا بوجوههم عن ذكرها والاستشهاد بها، واكتفوا بجملة «زيداً ضربته» يردّدها لاحق عن سابق ولا أدري ما السبب؟

ومن النحاة مَنْ حاول أنْ يناقشَ بعض الشيء في آي القرآن الكريم، ولكنّه لم يبحث في المعنىٰ، بل حاول تبرير ترجيح النصب أو الرفع، ذكر ابن هشام في مسألة جواز الرفع والنصب، وترجيح النصب بقوله: «فلذلك رُجِّحَ النصب، قال تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا﴾ أجمعوا علىٰ نصب (الأنعام) لأنّها مسبوقة بالجملة الفعلية وهي (خلق الإنسانَ)[29] وهنا نراه يرجّح النصب من دون أنْ يذكر أثر المعنىٰ أو دلالة أُسلوب الاشتغال لكنّه تميّز من النحاة الآخرين باستشهاده بالقرآن الكريم. أقول: المسألة ليست مسألة ترجيح نصب أو رفع بل معالجة أسلوب علىٰ أساس يجمع بين الإعراب والدلالة لأنّه ورد في القرآن كثيراً. ففي قولنا (محمداً أكرمته) و(محمدٌ أكرمته) فرق في المعنىٰ، فإذا قلنا (محمدٌ أكرمته) كان (محمدٌ) مبتدأ وهو متحدَّثٌ عنهُ، والحديث يدور عليه أساساً وجعلنا إخبارنا عنه وهو مدار الاهتمام، أمّا قولنا (محمداً أكرمته) وهنا سيكون الحديث عنه بدرجة أقلّ لأنّه ليس عمدة بل فضلة كما بيّنا، ذكر الزجّاجي «قال أبو العبّاس الفرق بين (ضربتُ زيداً) و (زيدٌ ضربته) أنّك إذا قُلتَ (ضربتُ زيداً) فإنّما أردتَ أنْ تُخبرَ عن نفسك وتثبت أينَ وقع فعلُك، وإذا قُلتَ (زيدٌ ضربتَه) فإنّما أردت أنْ تُخبرَ عن زيدٍ»[30] ولهذا فالحديث عن المنصوب لا يرقىٰ إلى الحديث عن المرفوع لأنّه عمدة، ومن هنا نقول: إنَّ الحديث في الابتداء يدور أساساً علىٰ المبتدأ بخلاف الاشتغال الذي يدور فيه الحديث عن شيئين: أمر أساسي وهو المسند إليه وأمر دونه وهو المنصوب المتقدّم. وبهذا يصحّ لنا أن نقول: إنَّ الاشتغال مرحلة دون المبتدأ وفوق المفعول إذْ هو مُتحدَّث عنه من جهة لكنَّهُ لا يرقىٰ إلىٰ

(29) شرح قطر الندى: 270.

(30) الإيضاح في علل النحو: 136 ـ 137.

درجة المبتدأ، فيكون معنىٰ (الاشتغال) علىٰ هذا أنّه جِيءَ بالاسم المنصوب المتقدّم لإرادة الحديث عنه ثمَّ شُغِلَ عنه بالحديث عن المسند إليه فهو أسلوب علىٰ صورة المبتدأ والخبر، وسنبيّن الفرق من خلال آيات القرآن الكريم، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾ ينبغي لنا الرجوع إلىٰ السياق لتوضيح السبب، والسياق هو: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ﴿16﴾ وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿17﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿18﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿19﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[31] فالكلام إنّما هو علىٰ (الله) الذي جعل في السماء بُروجاً وزيّنها ومدَّ الأرضَ وألقىٰ فيها رواسيَ وأنبتَ فيها من كلّ شيء وجعل فيها المعايش فالكلام ـ كما ترىٰ ـ علىٰ (الله) سبحانه وتعالىٰ لا علىٰ الأرض، ولكن قدَّم الأرض للاهتمام بها من بين ما ذكر، والحديث عنها من بيّن ما عدّد فقال (والأرضَ مددناها) فالكلام كلّه يدور علىٰ (الله) تعالىٰ وقُدرته، خصَّ الأرض بالاهتمام فقدّمها، والكلام فيما قبل وبعد علىٰ الله تعالىٰ، ولو رفع (الأرض) لكان الحديث يدور عنها والإسناد إليها، والسياق غير ذلك. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾[32] بالنصب ولم يرفع لأنَّ السياق يوضّح ذلك إذْ الكلام علىٰ الله تعالىٰ، وهو في سياق الآيات التي ذكرناها آنفاً، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿26﴾ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿27﴾ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿28﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿29﴾ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿30﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿31﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿32﴾ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿33﴾ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿34﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿35﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿36﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿37﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿38﴾ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿39﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿40﴾ قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿41﴾ إِنَّ

(31) سورة الحجر، الآيات: 16 ـ 20.

(32) سورة الحجر، الآية: 27.

عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[33] فالكلام كلُّهُ على الله سبحانه وتعالى وخَلْقهِ لكنَّهُ أراد أنْ يُفردَ الجانَّ بحديث عنه فقدّمه وأعاد عليه الضمير للكلام عليه.

وقد يسأل سائل؟ لِمَ لَمْ يقدّم الإنسان وقد ذكره أيضاً؟ الجواب: أنّه وإنْ ذكر الإنسان، فمدارُ الحديث في هذه الآيات عن الجنّ فالكلام على إبليس ومجادلته ربَّهُ فإنّنا نرى أنَّ الله سبحانه وتعالى قدّم الأرض في الآيات الأولى لأنَّ الحديث عنها أهمّ، وقدّم الجانَّ لأنَّ القصد يتعلّق بذكرهم، وكذلك في الآيات الكريمة: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[34] فإنّه نصب (الأنعام) ولم يرفعها لأنَّ السياق يوضّح ذلك فلو تأمّلنا الآية منذ البداية ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٣ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ إلى أنْ ينهي الآيات الكريمة، نجد أنَّ الكلام على الله تعالىٰ ولكنّه قدّم (الأنعامَ) للاهتمام بها والحديث عنها من بين ما ذكر، وقد ذكر خَلْق السموات والأرض والإنسانِ والأنعام والخيل والبغال والحمير لكنَّ أكثر الحديث في هذه الآيات عن الأنعام فقدّمها للحديث عنها والاهتمام بها في هذا المجال.

وكذا مع قوله تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ﴾[35] فنصبَ (كلّ) ولم يرفعها وذلك لأنَّ الكلام إنّما هو على (الله) وقدّمَ (كلّ إنسان) للاهتمام به، وسياق الآيات يوضّح ذلك ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ۝١٢ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾[36] في حين قال: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ﴾[37] فرفع لأنَّ

(33) سورة الحجر، الآيات: 26 ـ 42.

(34) سورة النحل، الآية: 5.

(35) سورة الإسراء، الآية: 13.

(36) سورة الإسراء، الآيات: 12 و13.

(37) سورة النور، الآية: 2.

الكلام على الزاني والزانية، ومثلُهُ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[38] لأنَّ الكلام على السارقُ والسارقة، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾[39] برفع (الشعراء) لأنَّ الكلام عليهم، ولو نصب لكان الكلام على الغاوين والسياق يوضّح ذلك. في حين نجد أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾[40] نصب (السماء) لأنَّ الكلام على الله تعالىٰ فبدأ السورة بقوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ. . .﴾ إلىٰ آخر الآيات الكريمة، وهنا نجد الكلام على الله الرحمن الخالق لا على السموات والأرض ولكنّه قدمهما للاهتمام بهما، ومن هنا يتّضح لنا الفرق بين الرفع والنصب، بين المبتدأ والمشغول عنه، وقد يُنصب الاسم إذا خيف في الرفع أنْ يلتبسَ الفعل بالصفة وذلك، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[41] وقد حاول أبو سعيد السيرافي أنْ يبيّن لنا هذا الفرق بقوله «فإنْ قال قائل: قد زعمتم أنَّ نحو (إنّي زيدٌ كلّمته) الاختيار فيه الرفع لأنَّهُ جملة في موضع الخبر، فلِمَ اختير النصب في (إنّا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقَدَر) وكلام الله تعالىٰ أولىٰ بالاختيار؟

الجواب: إنَّ في النصب ههنا دلالة على معنىٰ ليس في الرفع، فإنَّ التقدير على النصب (إنّا خلقنا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقَدَر) فهو يوجب العموم، وإذا رفع فليس فيه عموم إذْ يجوز أنْ يكون (خلقناه) نعتاً لشيء و(بقَدَر) خبراً لكُلّ، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلّها بل إنّما يدلّ على أنَّ ما خلقه منها خَلَقه بقَدَر»[42].

أقول: إنَّ رفع (كلّ) يدلّ على معنيين، إمّا أنْ يكون (خلقناه) خبراً عن (كلّ) فيكون المعنى (إنّا خلقنا كُلَّ شيءٍ بقَدَر) وإمّا أنْ يكون (خلقناه) صفة لكُلّ

(38) سورة المائدة، الآية: 38.

(39) سورة الشعراء، الآية: 224.

(40) سورة الرحمن، الآية: 7.

(41) سورة القمر، الآية: 49.

(42) الكتاب: 1/ 148 (الهامش بشرح السيرافي).

والخبر (بقَدَر) فيكون المعنىٰ (كلّ شيءٍ لنا مخلوقاً بقَدَر) ومقتضى ذلك أنَّ هناكَ خالقاً مع الله سبحانه، فما خَلَقَهُ الله خَلَقه بقَدَر، وما خَلَقَه غيره قد يكون ليس مخلوقاً بقَدَر، تعالى الله عن ذلك، ومن هنا نقول: إنَّ النصب أولى؛ لكونهِ نصّاً في المعنى المقصود، والرفع محتمل له ولغيره فالأمرُ بحسب المعنىٰ، فإذا أردت التنصيص على أنَّ الفعل ليس صفة نصبت الاسم المتقدّم، وإذا أردت الاحتمال رفعتَ، كذلك إذا أردتَ التنصيص على أنَّ الفعل صفة رفعت الاسم المتقدّم وذلك كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾[43] ذكر الفرّاء «وأمّا قوله: وكلُّ شيءٍ فعلوه في الزُّبُر فلا يكون إلاَّ رفعاً لأنَّ المعنى ـ والله أعلم ـ كلُّ فعلهم في الزُّبُر مكتوب، فهو مرفوع بفي و(فعلوه) صلة لشيء ولو كانت (في) صلة لفعلوه في مثل هذا من الكلام جاز رفع كلّ ونصبها، كما تقول: وكلُّ رجلٍ ضربوه في الدارِ، فإنْ أردت (ضربوا كُلَّ رجلٍ في الدارِ) رفعتَ ونصبتَ، وإنْ أردتَ (وكلُّ مَنْ ضربوه هو في الدارِ) رفعتَ»[44] ونستطيع أنْ نستنتج من كلام (الفرّاء) أنَّ المعنى لا يحتمل النصب، لأنَّ المعنى في النصب يكون (فعلوا كلَّ شيءٍ في الزُّبُر). والمعنى ليس عليه، وإنّما المعنى (أنَّ ما فعلوه مثبّتٌ في الزُّبُر) فـ (فعلوه) صفة لشيء و(في الزُّبُر) خبر، والمعنى (إنَّ الشيءَ الذي فعلوه هو مثبّت في الزبر) والنصب لا يؤدّي هذا المعنى ـ وهذا القسم عند النحاة ما يترجّح فيه النصب على الرفع، والصواب أنَّ هذا القسم ليس فيه ممّا يترجّح فيه النصب على الرفع وإنّما هو بحسب القصد، فإذا أردتَ التنصيص على أنَّ الفعل ليس صفةً نصبتَ وجوباً كما مرَّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ ونحوه من الأمثلة، وإنْ أردتَ التنصيص على أنَّه صفةٌ رفعتَ وجوباً وكذلك إذا أردتَ احتمال الوجهين فهو ليس من باب الجواز بل هو من باب الوجوب بحسب المعنى كما أوضحنا.

وذكر بعض النحاة أنَّ اختيار الرفع أو النصب يتمُّ على وجه آخر من خلال

---

(43) سورة القمر، الآية: 25.

(44) معاني القرآن، الفرّاء، تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجّار، دار الكتب ـ مصر 1955. 2/ 95 ـ 96.

النظر إلى الاسم المنظور فيه، فإنْ كان دالاً على العموم رفعنا، نحو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[45] وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[46] لشبهه بالشرط في العموم والإبهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه إلى الخصوص بالأمر كـ (زيداً اضربه) لعدم مشابهته الشرط[47]. ذكر (الفرّاء) في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصب فيهما جائز كما يجوز، نحو (أزيدٌ ضربته) و(أزيداً ضربته) وإنَّما تختار العرب الرفع في (السارقُ والسارقةُ) لأنَّهما غير موقتين فُوجِّها توجيه الجزاء كقولك (مَنْ سرق فاقطعوا يدَهُ) فـ (مَنْ) لا يكون إلاَّ رفعاً، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقةً بعينها كان النصب وجه الكلام[48]. وذكر الرازي في تفسيره «اختيار الفراء أنَّ الرفع أولى من النصب لأنَّ الألف واللام في قوله (والسارق والسارقةُ) يقومان مقام (الذي) فصار التقدير (الذي سرق فاقطعوا يدَهُ) وعلى هذا التقدير حَسُنَ إدخال حرف (الفاء) على الخبر لأنّه صار جزاءً. وأيضاً النصب إنَّما يحسن على كُلّ مَنْ أتى بهذا الفعل فالرفع أولى. وهذا القول هو الذي اختاره الزجّاج وهو المعتمد»[49] ونستنتج من هذا أنَّ الاسم المرفوع هنا أشبه اسم الشرط في العموم بدليل وقوع الفاء في خبره، وقد اختلف النحاة هل يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها؟ وهل يفسِّر عاملاً في الاشتغال؟ فذهب بعضهم أنّه لا يعمل ولا يفسِّر، وبعضهم قال: إنّه لا يعمل الجواب في الشرط، فإذا أردنا به التعيين جئنا به منصوباً فالسارقُ في النصب معلوم، أي: (مَنْ قد سرق) في حين أنَّ الرفع يدلّ على شبهه في الشرط، فهو سارٍ على كلّ سارق وعلى مقتضى هذا ينبغي لنا أنْ نقول:

---

(45) سورة النور، الآية: 2.

(46) سورة المائدة، الآية: 38.

(47) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ مصر 1/ 299.

(48) معاني القرآن: 1/ 206، 1/ 242.

(49) التفسير الكبير، الفخر الرازي، المعروف بـ (مفاتيح الغيب) بهامشه تفسير العلامة أبي السعود، ط1، المطبعة الخيرية، مصر، سنة 1307هـ، 10/ 223.

(الضيفَ أكرمه) إذا كان الضيفُ معيَّناً.

(الضيفُ أكرمه) إذا كان الضيفُ غيرَ معيَّن.

وأرى أنَّ في هذا نظراً، لأنّه يصحّ أنْ نقول بالرفع والنصب للمعلوم وغير المعلوم، فإنّنا نقول (أكرمِ الضيفَ) سواء أضيفاً معيّناً كان أم غيرَ معيّن، وهذا هو تقدير الاشتغال عند النحاة (أكرِمِ الضيفَ أكرمه) وإنّما الأمرُ سابقاً في الفرق بين الاشتغال والابتداء، فإذا أردتَ الإخبار عن الاسم المتقدّم والإسناد إليه رفعتَ وإنْ لم ترد نصبتَ وقدّمت للاهتمام. وأمّا قول النحاة في تعيّن العموم فسبب الفاء الواقعة في الخبر لأنَّها أشبهت فاء الجزاء، والجزاء يُراد به العموم وهو نظير قولك (الفائز فأعطه جائزةً) والمعنى (مَنْ يَفُزْ فأعطه جائزةً) وهو على معنيين، إمّا أنْ يكون كمعنى الأولى، وإمَّا أنْ نقصد به فائزاً معيّناً، والفاء عيّنت قصد العموم ونحوه أنْ تقول:

الذي يدخلُ الدارَ فله مكافأة

الذي يدخلُ الدارَ له مكافأة

فبوجود (الفاء) تترتب المكافأة على دخول الدار، أي: (مَنْ يدخلِ الدار فلَهُ مكافأة) فيسيب المكافأة دخول الدار فأشبه الموصول الشرط وأُريد به العموم. وبغير (الفاء) أنَّه لا تترتب المكافأة على دخول الدار وإنَّما هي لشخص مُعيَّن يدخل الدار، فكأنَّك قلت: انظرْ إلى ذلك الذي يدخل الدار أنَّ له مكافأة، فلم يُعطَ المكافأة بسبب دخول الدار وإنَّما أردتَ أنْ تعرفه للمخاطب بالصّلة، كما تقول (الذي يسهرُ يمرض) فالمرض لم يترتب على السهر ولا بسببه، فالذي عيّن قصد العموم هو الفاء وليس الرفع، ولو كان حقّ العام الرفع، وحقّ الخاصّ النصب لكان الراجح في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ الرفع لأنَّها ليست أنعاماً خاصّة بل هي عموم الأنعام ونحوه قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾ وقوله: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ وقوله: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾ فقد وردت كلّها بالنصب، وهي كلّها للعموم، وكان ينبغي كما قالوا النصب في قوله تعالى:

﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[50] وقوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾[51] وقد وردتا بالرفع وهما معلومتان، والصحيح كما ذكرنا أنَّ المعنى هو الذي يوجّه الرفع أو النصب، فيكون الاسم المتقدّمُ مبتدأً أو منصوباً، أي: مشغولاً عنه، وليس هناكَ أيّ تقدير لعامل محذوف كما ذكروا. هذا من ناحية المعنى. أمّا من ناحية الإعراب فالأمر يسير، ففي مثل (زيداً ضربته).

زيداً: مفعول به مقدّم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره.

ضربته: فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

الهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب توكيد.

وقد يعترض بعضهم على رأي النحاة «الظاهر لا يؤكَّد بضمير».

نقول: هذا أسلوب خاصّ فيه طريقة من طرائق التوكيد تُحمل عليه كلّ الآيات التي وردت في القرآن الكريم ـ وبهذا نتخلص من مسألة التقدير التي لا تتّفق والقرآن الكريم.

(50) سورة الحج، الآية: 72.

(51) سورة الرعد، الآية: 23.